

"درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات وعلاقته بالحد من مستوى العنف الجامعي
من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية"

إعداد الباحثة:

رند فيصل ابو حسن



ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات وعلاقته بالحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية، تبعاً لمتغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والكادر)، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي من خلال جمع البيانات الكمية والكيفية (المختلط)، وطُبقت الاستبانة على عينة عشوائية ضمت (363) عاملاً في الجامعات الفلسطينية من (إداريين وأكاديميين)، أما المقابلة فقد طبقت على مجموعة من العاملين في الجامعات الفلسطينية بلغ عددهم (20) إدارياً وأكاديمياً، واستخدمت أداتين للدراسة: الأولى استبانة مكونة من جزأين هما: درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات، والحد من مستوى العنف الجامعي، وأداة المقابلة وقد جرى التأكد من صدقهما وثباتهما.

وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لتطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية جاءت وبتقدير مرتفع، وبيّنت نتائج المقابلات، أن جامعات الوطن تطبق قوانين ولوائح انضباطية منظمة من أجل السيطرة على الحالات المخالفة لأنظمة الجامعة للحد من ظاهرة العنف الطلابي، كما بيّنت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية للحد من مستوى العنف الجامعي في الجامعات الفلسطينية جاءت وبتقدير مرتفع كما أكدته نتائج المقابلة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين الفلسطينيين على الدرجة الكلية تعزى إلى متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والكادر)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في الحد من مستوى العنف الجامعي تعزى إلى متغيرات (سنوات الخبرة، والكادر)، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في الحد من مستوى العنف الجامعي تعزى إلى متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية طردية وموجبة بين تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات الفلسطينية والحد من مستوى العنف الجامعي. وفي ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بضرورة تحليل القضايا المسببة للعنف الطلابي من قبل متخصصين في الجامعة من خلال توفير أخصائيين نفسيين واجتماعيين لتقديم النصح والمشورة للطلاب.

الكلمات المفتاحية: اللوائح والقوانين الانضباطية، العنف الجامعي، الجامعات الفلسطينية.

المقدمة:

تُعد الجامعة نظاماً تعليمياً واجتماعياً يحتضن الطلبة الذين أنهوا تعليمهم الثانوي بنجاح وبدرجات تؤهلهم لمتابعة دراساتهم الجامعية، حيث تعمل الجامعات على تزويدهم بالعلم والمعرفة لمواجهة الحياة بثبات وبصيرة ثاقبة، إنها منارة علم ومركز بحث يخدم الإنسانية، وترتبط رسالة الجامعة بالعلم النافع والتعليم المفيد للمساهمة في بناء المجتمع وتطويره، وتعمل على نشر ثقافة التقبل والتعاون ونبذ العنف والكراهية، ومع ذلك لم تسلم من العنف والكراهية، لا بل أصبح العنف في بعض الاوقات ظاهرة تمارس داخل الحرم الجامعي، الأمر الذي شكل خطورة على الجامعة ومنتسبيها، فالعنف يرتبط بالظلم والتعدي والكره وهو ما يناقض رسالة الجامعة وأهدافها النبيلة ويؤدي إلى تعطيل مسيرتها والتشويش عليه.

إن الجامعات مؤسسات تعليمية مستقلة يجب ألا تخضع للضغوط المجتمعية والمحسوبيات التي تحاول تعطيل عملها، وتحييدها عن دورها الطبيعي في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وإن استسلام الجامعات للضغوط المجتمعية وبحوثها المستمر عن تدبير شؤونها المالية من خلال قبول أعداد كبيرة من الطلاب تقيض عن استيعابها وقدراتها، وما نتج عن ذلك من تدنٍ للمستوى العلمي للطلبة، وعدم حصولهم على جرعات تعليمية كافية خاصة في الكليات الإنسانية، أدى إلى خلق فراغ كبير عندهم استغله البعض في إثارة الشغب،

بالإضافة إلى الرضوخ للضغوط المجتمعية التي تعطل تطبيق العقوبات بحق الطلبة المتسببين بالنزاعات أو المفصولين نتيجة ضعف تحصيلهم الأكاديمي (الحنيطي، 2011). ويحتاج إعداد أجيال المستقبل إلى توجيه سليم ومتابعة منتظمة، وهذا يعني وجود جهازين إداري وتعليمي يوجهان سير العمل التربوي داخل الجامعات لتسيير قيامها بمهامها ووظائفها المختلفة وتحقيق أهدافها (Meyer & Kristin, 2015).

أما العنف ظاهرة بشرية عرفها الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى ليكون خليفة له في الأرض، ويمكننا أن نعد مقتل هابيل على يد أخيه قابيل أول مظهر للعنف عرفته البشرية، ومنذ ذلك التاريخ توالى مظاهر العنف وأشكاله حتى عمت غالبية المجتمعات وتوالت وازدادت انتشاراً. هذه الظاهرة من أكثر الظواهر المرضية انتشاراً إذ أصبحت تهدد كيان المجتمعات وأمنها، واسترعى ذلك اهتمام الجهات المختصة في كل أنحاء العالم، بما في ذلك مجتمعاتنا العربية؛ نتيجة تزايدها بصورة أذهلت الجميع (أبو انعير، 2016). والعنف بأشكاله المتنوعة السائدة في المجتمع يشكل تحدياً كبيراً، وأخطر أنواعه ما يمكن أن يحدث داخل أسوار الجامعة، وذلك بسبب خصوصية الفئة المستهدفة وارتباطها بالتعليم والثقافة، فظاهرة العنف في الجامعات قد لا تكون ناتجة عن انتقال الطالب من بيئة لبيئة جامعية مختلفة فقط، بل هناك تفاعل بين عدد من العوامل الوراثية والبيئية، وقد لا يشعر الطالب الذي يمارس العنف بالذنب، إذ إنه يمارسه وهو يشعر بأنه يقوم بدور رجولي عند استنفاد طرق المناقشة والحوار، ويرتبط العنف بالثقافة، لذا تسعى الجامعات إلى نشر ثقافة المناقشة والحوار والاحترام المتبادل بين الطلبة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات والندوات التي تهتم بتوضيح التعليمات والقوانين السائدة (طوالبة، 2013).

إن العنف الطلابي يُعتبر مصدر إزعاج وقلق للسلطة السياسية في المجتمعات، كون القطاع الطلابي يمثل شريحة كبيرة من المجتمعات، وقد يفسر ذلك العنف عدم وجود توازن في القيم والأخلاق لدى بعض الطلبة مما يؤدي إلى الشعور السلبي تجاه الحياة، وهذا بدوره يؤدي بالبعض إلى الرغبة في أحداث أي ضرر من أجل التمرد على سلطة وخاصة سلطة الأب والمعلم والعادات السائدة والقيم الأخلاقية (Hassan & Agee, 2015).

إن انتشار العنف بين طلاب الجامعات في فلسطين يعود لعدة أسباب منها مُتعلق بالاحتلال الإسرائيلي ودوره في نشر الجريمة والسلوك العدواني في المجتمع الفلسطيني، كزرعه وجهاز المخابرات التابع له عملاء داخل الصف الطلابي؛ وذلك للنيل من التعليم وزعزعة الأمن واثارة الفوضى والمشاكل. وكذلك ظهر في جامعات الضفة وقطاع غزة منذ الأعوام السابقة النعرات الطلابية الحزبية لتأجيج العنف وخلق المشاكل والفوضى؛ وكان يغذي ويدعم هذا العنف شخصيات ذات سلطة، وذلك لتمير مصالح حزبية أو أهواء شخصية، ومنه أسباب متعلقة بالبيئة التي ينشأ بها الشخص العدواني والذي قد يرتكب جريمة (قواريق، 2021).

وهذا بدوره جعل من الضروري وضع سياسيات وبرامج للقضاء على العنف، وأصبحت الحاجة ملحة في ضوء ما تتعرض له الجامعات من تصاعد لوتيرة العنف، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الفرد والمجتمع، سواء أكانت كلفة مادية، مثل الخسائر المادية للضحايا، أو الممتلكات العامة، أم غير المادي كالخوف وعدم الشعور بالأمن والاستقرار (Marcus & Reio, 2016).

كما وتجدر الإشارة لضرورة عمل الجامعات الفلسطينية على مواجهة العنف وانتشاره بين صفوف طلابها باعتبارها حاضنة للطلاب، والعمل على العناية بالثقافة ونشرها وتنميتها في المجتمع إلى جانب التعليم، وبالطبع هناك دور كبير للأهل في أسلوبهم التربوي للحفاظ على أبنائهم من الوقوع في منحدر السلوك العدواني. وكذلك دور القانون الذي يعمل على تحسين كل الظروف التي تفرغ العوامل المؤدية لانتشار العنف لدى فئات المجتمع عامة، والشباب في الجامعات خاصة، والعمل على نشر الثقافة المضادة للعنف لمواجهة السلوك العدواني من خلال التعاون مع وسائل الإعلام، وتعديل القوانين التي تسمح بالعطوة العشائرية في حالات القتل، أو تخفيف العقوبات، بحيث يتم وضع دستور يردع بشكل قاطع كل شخص يتسبب بقتل شخص آخر أو يقوم بالاعتداء عليه (كسابري، 2022).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُعد انتشار العنف بين طلبة الجامعات الفلسطينية سلوكاً لا يتفق مع البيئة الاجتماعية الفلسطينية، إذ يمر الشاب الفلسطيني بظروف قاسية فرضته ظروف الاحتلال والانقسام السياسي مما أدى إلى عدم استقرار وقلق وعدم وضوح للرؤية وهو ما قد يؤدي به إلى التطرف الناتج عن الإحباط وإلى العنف، وتلاحظ الباحثة في الآونة الأخيرة انتشار ظاهرة العنف بين طلبة الجامعات الفلسطينية، مما يحتم ضرورة البحث في حيثياتها خوفاً من تفاقمها، وذلك خوفاً من تحولها إلى مشكلة اجتماعية تتفاقم يوماً بعد يوم، سيما في ظل ما يرافق تبعات العنف الطلابي داخل حرم الجامعة، من تحوله إلى مشاكل عائلية خارج أسوار الجامعة، وخلخلة الأمان الاجتماعي في المدن والقرى والبلدات الفلسطينية، وعليه أصبح لزاماً أن تتكاتف الجهود لمعالجة تلك الظاهرة في مؤسسات التعليم الجامعي، وذلك باستئصال الأسباب المؤدية إليها وحلها بالطرق السلمية؛ إذ إن المسؤولية لا تعود إلى جهة بعينها، بل هي مشتركة بين مؤسسات المجتمع، وكل فرد له دوره وأثره في الحد منها ومن انتشارها، لذا كان لا بد من ضبط ذلك العنف بوضع مجموعة من القوانين واللوائح التي تحد من انتشاره في الجامعات الفلسطينية.

وبناءً على ما تقدم، وما لاحظته الباحثة. فقد سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات وعلاقته بالحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية؟

السؤال الثاني: ما مستوى الحد من العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية؟

السؤال الثالث: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في الجامعات تعزى إلى متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والكادر)؟

السؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والكادر)؟

السؤال الخامس: هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية والحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغير الجنس.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين تعزى إلى متغير الكادر.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى الى متغير الجنس.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى الى متغير المؤهل العلمي.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى الى متغير عدد سنوات الخبرة.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى الى متغير الكادر.

الفرضية التاسعة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية والحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أولاً - التعرف إلى درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية.
- ثانياً - التعرف إلى الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية.
- ثالثاً - التعرف إلى الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى إلى متغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والكادر).
- رابعاً - التعرف إلى الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول الحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات: (الجنس، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والكادر).
- خامساً - الكشف عن العلاقة بين تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية والحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال موضوع البحث ومضمونه وبقدر أهمية البحث يكون جدواه وأثره الايجابي في خدمة أهداف المجتمع، وقد تمثلت أهمية هذه الدراسة البحثية في الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية

تتجلى أهمية الدراسة من الناحية النظرية في عدة محاور:

1- تشكل هذه الدراسة قاعدة معرفية في درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية، والحد من مستوى العنف الجامعي.

2- تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً حيويًا في المجتمع ألا وهو درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية، والحد من مستوى العنف الجامعي، وبالتالي ستشكل هذه الدراسة منطلقاً مهماً للدراسات ذات العلاقة بهدف التوسع والبناء عليها في مجالات أخرى حول الموضوع

ثانياً: الأهمية التطبيقية

يؤمل أن تفيد نتائج الدراسة إضافة قاعدة بيانات جديدة ومقبولة؛ تسهم في:

- 1- تقديم تغذية راجعة للمسؤولين وصانعي القرار للأخذ بعين الاعتبار بأهم التوصيات للبحث عن درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعات الفلسطينية، للحد من مستوى العنف الجامعي.
- 2- تساعد في إثراء المكتبة العربية بهذا النوع من الدراسات.
- 3- تسهم في افادة المسؤولين وذوي العلاقة في مجالها ومضمونها في الجامعات الفلسطينية وتشكل أساساً عملياً للباحثين وطلبة الدراسات العليا.

حدود الدراسة ومحدداتها

تحدد نتائج الدراسة وتعميماتها بالعوامل الآتية حيث ستجري هذه الدراسة في إطار المحددات الآتية:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الجامعات الفلسطينية.

الحدود الزمنية: اقتصر إجراء هذه الدراسة في العام الدراسي 2021-2022

الحدود البشرية: اقتصر على الإداريين والأكاديميين في الجامعات الفلسطينية.

الحدود المفاهيمية: تتمثل حدود الدراسة المفاهيمية في تفسير مصطلحات اللوائح والقوانين الانضباطية، والحد من مستوى العنف الجامعي وتوضيح أهم المتغيرات والمفاهيم ذات العلاقة والصلة.

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في استجابات الباحثين على فقرات أداة الدراسة والذين ستكون الدراسة من وجهة نظرهم.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

اللوائح والقوانين الانضباطية اصطلاحاً: اللوائح والقوانين الانضباطية هي "مجموعة من الخطوات التي تفسر الأنظمة وتقوم بتوضيحها وتفسر آليات العمل بها، ويصدر عن السلطات التنفيذية العليا والتي يمثلها مجلس الوزراء، أو من خلال وزير محدد صدر القرار ضمن نطاق صلاحياته، ويتم وضع اللوائح خلال مدة محددة بعد صدور النظام، وتقوم هذه اللوائح بتفسير أي غموض جاء في النظام وتوضح الخطوات التي يتم من خلال تطبيق النظام بشكل مفصل وواضح تماماً" (محمد، 2022: 31).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: مجموعة من القوانين أو اللوائح التي تحكم السلوك والإجراءات وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بمؤسسة أو مؤسسة خاصة أو حكومية عبارة عن تعليمات وتوجيهات يتم التعبير عنها عادة بشكل رسمي من خلال اللوائح الداخلية للضبط الطلابي.

الحد من مستوى العنف الجامعي اصطلاحاً: "الحد من التمرد على تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات والمبادئ الدينية والاجتماعية داخل الحرم الجامعي مما يقلل من الحاق الضرر الجسدي أو النفسي بالطلبة، والذي يعتبر سلوك غير مقبول حضارياً ويعكس قلة الوعي ومحدودية التفكير" (طلافة وحسونة، 2015: 22).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الجامعة للحد من السلوكيات غير المرغوبه، والتي تتنوع ومنها الجسدي واللفظي والمادي، والتي تمارس من قبل الأفراد لإلحاق الضرر بالغير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولتحقيق أهداف معينة.

وتعرف الباحثة الجامعات الفلسطينية إجرائياً بأنها: المؤسسات الأكاديمية التي تقدّم التعليم بأرقى وأعلى مستوياته، وتمتلك ضمن أقسامها كليات متعددة وتتمتع الجامعات بصفة رسمية تُمكنها من منح الطلبة شهادات البكالوريوس، أو الدكتوراه والماجستير من تخصصات الدراسات العليا، وهي مؤسسات للتعليم العالي الفلسطيني والأبحاث، وتمنح شهادات لخريجها.

الإطار النظري

يُعد العنف الجامعي من القضايا التي برزت حديثاً في الجامعات، وكان له أثر بارز على سير العملية التعليمية في الجامعات؛ ويعد الحد من هذه الظاهرة من مسؤولية المؤسسات التعليمية، والأسرة، حيث أولت المؤسسات على مختلف مستوياتها الحد من هذه الظاهرة الاهتمام، من حيث دراسة الأسباب المؤدية إليها وطرق علاجها، واتخذ القائمون على التعليم الجامعي إجراءات مشددة في مواجهتها في الجامعات (أبو انعيم، 2016).

تري معياري وآخرون (2021)، إن القيم الإيجابية للمنظومة المجتمعية من التضامن والتآلف والمشروع الوطني التحرري، بدأت تتلاشى، وجزء منها انعكس على التفتت المجتمعي في ظل غياب مشروع وطني جامع، وبالتالي بدأت تغلب مظاهر العنف على كل المستويات بدءاً من السلطوي وصولاً إلى الجامعات، وتاريخياً شهدت الجامعات مشاجرات وخلافات، وأحياناً على نطاق واسع، ولكن الفرق أن الشجارات كانت تحدث بين الكتل والطلبة، حيث كانت طبيعتها مختلفة عن ما جرى في الجامعات مؤخراً من أعمال عنف ذات طابع جهوي ومناطقية له عمق شخصي يتداخل فيها منطق الاستقواء مع البعد المتعلق بالفصائل ومرجعية الحركة الطلابية، إن عدم وجود رادع أو عقوبة، أمر يشجع على العنف والخطأ، وهذا ما شهدته الجامعات الفلسطينية مؤخراً، من مظاهر عنف وصلت حد مقتل شاب طعنأ أمام الجامعة العربية الأمريكية في جنين (زوايا للفكر والإعلام، 2021).

- اللوائح والقوانين الانضباطية

وتُعرّف القوانين على أنها "قواعد وتوجيهات تضعها المؤسسات الاجتماعية لتحكم السلوك، وتحدد القوانين والمعايير والإجراءات والمبادئ التي يجب اتباعها" (العلايلي، 2020).

أما اللوائح فهي "قوانين ثانوية يتم وضعها من قبل منظمة يسمح لها بتنظيم نفسها من أجل تأسيس مجتمع، يتم تأسيس القوانين والقواعد لضمان معاملة الجميع على النحو نفسه، تضمن القوانين والقواعد أن كل فرد يتبع مجموعة من المبادئ التوجيهية وإذا انتهى به المطاف إلى كسر أي من تلك القواعد عليه قبول العواقب بغض النظر عن مكانته الاجتماعية أو وضعه الاجتماعي، فالقوانين والقواعد تستخدم للحفاظ على أداء سلس وكفء للمجتمع" (العلايلي، 2020).

- أنواع اللوائح

تُقسم اللوائح إلى مجموعة من الأقسام منها:

-لوائح تنفيذية (تطبيق نظام): وهي التي تُصدر بغرض وضع القانون موضع التنفيذ، وهي تخضع تماماً للقانون وتفيد به وتتبعه، فلا تمتلك أن تعدل فيه أو تعطل تنفيذه مثل إلزام الطلاب بالتقيد بالتعليمات أثناء تقديم الاختبار (الجبور، 2015).

- لوائح تنظيمية (ترتيب إداري): تتضمن ما يلزم تنظيمه وتسمى اللوائح المستقلة وهي التي تتعدى تنفيذ القوانين إلى تنظيم بعض الأمور التي يتطرق إليها القانون مثل لائحة تنظيم الجامعة.

-لوائح ضبط (حماية): وهي تلك اللوائح التي تصدرها الإدارة بقصد المحافظة على النظام العام بعناصره المختلفة، الأمن العام، والصحة العامة، وهي مهمة بالغة الأهمية لتعلقها مباشرة بحياة الأفراد وتقييد حرياتهم لأنها تتضمن أوامر وتوقع العقوبات على مخالفيها مثل لوائح عقوبات الجامعة (المثالي، 2020).

-أهمية القوانين

تكمن أهمية القانون في كونه يحمي الحقوق والحريات الفردية لأفراد المجتمع من الأفراد الآخرين ومن المنظمات وحتى من الحكومة نفسها، بل إنه يمنع إصدار أي قانون يتعارض وحق الفرد أو يحد من حريته، مع وجود بعض الاستثناءات المحفوفة بالشروط والمتعلقة بحرية التعبير (عمار وبدر، 2017)، كما أن القوانين توفر إطاراً وقواعد ثابتة للمساعدة على حل النزاعات والصراعات بين الأفراد، وذلك عبر إنشاء نظام يُمكنهم من رفع قضاياهم ونزاعاتهم إلى لجنة محايدة كالقاضي أو هيئة المحلفين، مهمتها تقصي الحقائق والبحث عن الدلائل من أجل كشف الحقيقة، كما أن هنالك بدائل قانونية يعمل الأفراد من خلالها على إيجاد حل، ناهيك عن وجود محاكم على جميع المستويات والأصعدة، بدءاً من المحلية وصولاً إلى الفيدرالية للفصل بين النزاعات على كافة أشكالها (Choi, 2022).

ويحدد القانون المعايير الأساسية الواجب اتباعها للحفاظ على النظام العام، وذلك من خلال دليل واضح للسلوك المقبول كحد أدنى في المجتمع، فعلى سبيل المثال التسبب بإصابات جسدية لشخص ما دونما مبرر يعتبر انتهاكاً، وجريمة، واعتداء سافر لا يتسامح معه القانون. (Al-Suhimat, 2016)

فالقانون معني بتوفير نظام يتوافق وإرشادات المجتمع ومُثله التي تتغير وتتجدد باستمرار كلما دعت الحاجة لذلك، خذ على سبيل المثال لا الحصر قانون حظر صيد القوارض في ولاية فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فمع ازدياد عدد الصيادين والخطر الكبير الذي يهدد تلك الثروة الحيوانية كان ذاك القانون ضرورة لحماية الحياة البرية في الطبيعة، والحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة (Lumen, 2021).

يوفر القانون الإرشادات المناسبة لسلوك المواطنين كافة، وذلك حفاظاً على العدالة في الفروع الأساسية الثلاثة للحكومة، فهل يمكنك تخيل العيش في المجتمع دون قانون؟ ستعم الفوضى بالتأكيد وسيحكم قانون الغاب (البقاء للأقوى)، وسيعمل الفرد من أجل نفسه وحسب، وستنشأ العديد من الصراعات الاجتماعية لا في المجتمع الواحد وحسب، بل بين المجتمعات المختلفة، ومن الضروري أن يكون القانون مرناً ليتكيف مع التغير الاجتماعي والتغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية، إذ يُستخدم مصطلح التغير الاجتماعي هنا للإشارة إلى الاختلافات المسموحة والمرغوبة في المؤسسات الاجتماعية بما يتضمن أي تعديلات في هيكل ووظائف المجتمع، وذلك يقودنا للفرقة بين القضايا التي تستدعي تدخلاً مباشراً للقانون عن سواها (Esudu, 2017).

المؤشرات العامة لوجود أفكار العنف لدى الطالب في الجامعة:

أولاً/ الضغوطات السلوكية للطالب الجامعي (العمر الزمني 18-25 سنة) حسب السنوات الجامعية:

-السنة الأولى: صعوبات تتعلق في التأقلم والتكيف مع الجو الجديد وخاصةً بأن معظم الطلبة غير محضرين للمرحلة الجامعية وغير مهئين لها، صعوبات تتعلق في التواصل مع المدرسين ومعرفة أسلوب المحاضرات وأخذ الملاحظات وغيرها، صعوبات تتعلق في فهم قوانين الجامعة بشكل عام، صعوبات تتعلق في التفاهم من الأقران داخل الجامعة.

-السنة الثانية إلى نهاية السنة الثالثة: الضغط النفسي الناتج من الامتحانات وتسجيل المادة ومتابعة الخطط الدراسية وغيرها من الأمور الأكاديمية، صعوبات عاطفية والانغماس بها، صعوبات شخصية وذاتية بحيث تظهر بين هنا وهناك عن طريق التورط بسلوك مقبول أو سلوك غير مقبول، صعوبات تتعلق في النمو والتطور الخاص في الطالب.

-السنة الرابعة إلى نهاية السنة السادسة: ضغوطات التخرج والحلم به، سوق العمل وضمان إيجاد وظيفة وما يتعلق بذلك من ضغوط نفسية (الكيلاني، 2017).

ثانياً/ مؤشرات بداية ظهور أفكار العنف لدى الطالب الجامعي:

تتضح مؤشرات بداية ظهور العنف عند الطالب الجامعي من خلال: الغياب المستمر والتذمر من الإعياء الصحي، والرسوب في الامتحانات والتخلف عن معدل التحصيل العام لبقية الطلبة في نفس الصف، وعدم المشاركة في النشاطات الصفية كالمناقشة أو إبداء الرأي ويتميز سلوكه في الانسحاب والإحباط، كما أن كتابة جمل مختلفة وفي أماكن غير صفية تعبر عما يعاني منه من صعوبات وأزمات، وتفكير مشوش وغير متسق، وسلوكيات غير متزنة وعدوانية مع الاستغراق في أحلام اليقظة أو كلام غير مترابط ولا يؤدي إلى نتيجة محددة، ومؤشرات على الإدمان (التدخين أو الكحول)، وكذلك صدور استجابات بعيدة عن الواقع أو عن ما يدور حوله تعبر عن عدم الإدراك للواقع الذي يعيش به، وغير منظم ومهمل في النظافة والرتابة، ويتكلم عالياً ويتذمر من كثرة التوتر والعصبية وعدم القدرة على الدراسة للامتحان أو بأنه لديه صعوبات مالية كثيرة فهو يعمل بعد الدوام ولا ينام من أجل أن يوفر القسط الجامعي وغيره، هذا بالإضافة إلى أنه يتجول بين القاعات ويظهر في أماكن يتواجد بها مدرسيه بدون أن يحدد أي أهداف من طلبه مقابلة بعض المدرسين ويبدو عليه التشويش والتوتر المستمر (Alshoraty, 2015).

- واقع العنف في الجامعات الفلسطينية:

يتألم أحداً كثيراً عندما يرى ظاهرة العنف التي انتشرت بشكل كبير في الجامعات لذلك نهى الله عز وجل في كتابه الكريم عن العنف وأذية المسلمين لبعضهم البعض فقال تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا} (سورة الأحزاب: 58).

وفي الآونة الأخيرة، تكرر أحداث العنف في جامعات فلسطينية عدة وفي محيطها، وأحدثها ما حصل في جامعة النجاح الوطنية، فقد أصيب عدد من الطلاب بجروح ورضوض وسالت دمائهم نتيجة لاعتداء أمن الجامعة عليهم خلال وقفة داخل الجامعة، احتجاجاً على فصل عدد من الطلبة من قبل الإدارة، أثر اعتصام الاحتجاجي للمطالبة بإلغاء قرارات فصل الطلبة التي رأت فيها الكتل الطلابية تعسفاً، حيث قالت بعض الكتل إن عدداً من هؤلاء الطلبة المفصولين كانوا ضحية للاعتداء عليهم قبل أيام أمام الجامعة كان تعرض المشاركون فيه للاعتداء من الأجهزة الأمنية والشبيبة وأمن الجامعة، وطالت واحدة من هذه الاعتداءات البروفيسور ناصر الدين الشاعر، المحاضر في جامعة النجاح الوطنية ونائب رئيس الوزراء سابقاً، مما أدى إلى إطلاق الطلاب حملة "اسحب ملفك من الجامعة" بسبب العنف الذي شاهده في الحرم الجامعي (المركز الفلسطيني للإعلام، 2022).

أدانت حركة "المبادرة الوطنية الفلسطينية" أحداث العنف التي شهدتها جامعة النجاح، معبرة عن استهجانها لإقدام أجهزة أمن الجامعة على استخدام العنف ضد الطلبة في الجامعة، وأكدت "المبادرة" على حرمة الجامعات الفلسطينية، وحرية التعبير عن الرأي دون قيود،

وحقوق الطلبة في ممارسة النشاطات الوطنية والثقافية والأكاديمية وفي مقدمتها إجراء الانتخابات الديمقراطية الدورية لمجالس الطلبة في مواعيدها السنوية (عُرَبي، 2022).

كما شهد محيط الجامعة العربية الأمريكية أحداث عُنف بين الطلبة نتيجة شجار وقع خارج أسوار الجامعة في جنين، أسفر عن مقتل الطالب مهران خليلية في كلية التمريض طعنًا بالسكين في البطن، وأصيب ثلاثة آخرون بجراح طفيفة، ودفعت الشرطة والأجهزة الأمنية بتعزيزات كبيرة للمكان وتم إخلاء الحرم الجامعي وإغلاق أبواب الجامعة حتى إشعار آخر وتجميد الكتل الطلابية وأنشطتها داخل الجامعة لضمان سلامة الطلبة (وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2021).

واتخذ مجلس رؤساء الجامعات عقب مقتل الطالب مهران خليلية في الجامعة العربية الأمريكية مجموعة من الخطوات والقرارات التي من شأنها صون حرمة الجامعات والقضاء على كافة أشكال العنف في مؤسسات التعليم العالي؛ منها تفعيل القوانين والأنظمة الرادعة، وإنزال أشد العقوبات بمن يعيث بأمن المؤسسات التعليمية، وتفعيل دوائر الإرشاد النفسي والاجتماعي لاحتواء هذه المظاهر الغريبة عن المجتمع الفلسطيني، وأكد المجلس "ضرورة تشديد العقوبات بحق مخالفي القوانين ومرتكبي التجاوزات والاعتداءات الجسدية واللفظية بكافة أشكالها في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز عناصر الأمن في محيط المؤسسات، والتشديد على منع حمل الأسلحة النارية أو البيضاء منعاً باتاً بكافة أشكالها، ومن يُضبط بحوزته سلاح يتم فصله بشكل نهائي من الجامعة، وأي طالب يتم فصله من جامعة ما على خلفية الاعتداء على الغير أو إثارة القلاقل؛ يُمنع قبوله في أي جامعة أخرى، ويُعمم إسمه على كافة الجامعات من خلال وزارة التعليم العالي، وشدد المجلس على ضرورة إعداد البرامج التوعوية التربوية، والإرشادية لمجالس الطلبة، وتنظيم ورش عمل توصل لدى الطلبة احترام الرأي الآخر، وإطلاق مبادرة لنبذ العنف، لتنفيذ استراتيجية وطنية لمواجهة مظاهر العنف في جامعات الوطن، وأوصى مجلس رؤساء الجامعات بتطوير مادة علمية تدريبية كمتطلب جامعي تحت مسمى "مهارات حياتية" تهتم بالقضايا السلوكية المجتمعية، وتوعية الطلبة بواجباتهم وحقوقهم في الجامعة، واعتماد مدونة للسلوك الطلابي، بشرط موافقة الطالب عليها قبل التحاقه بالجامعة، والنظر إلى الإساءة للعملية التعليمية في الجامعة والمشاركة في أية أعمال تتنافى مع رسالة الجامعة ودورها الوطني والتربوي؛ بوصفها مساساً بأمن المجتمع والدولة (شبكة راية الإعلامية، 2021).

وما حدث في جامعة بيرزيت من عُنف طلابي أظهر صور العنف الطلابي المختلفة، بحيث اتضح العنف المادي من خلال اقتحام مجموعة من الطلبة قاعة الشهيد كمال ناصر داخل الجامعة وتكسير محتوياتها، أما العنف الجسدي واللفظي فاتضح في اعتداء الطلبة على حرس الجامعة، واعتداء الطلبة على بعضهم البعض، في حين جددت الجامعة بعد تلك الحادثة دعوتها للطلبة للالتزام بالأنظمة والقوانين، بحيث لا يحق لأي أحد أن يعتدي على ممتلكات الجامعة، وستقوم بمحاسبة كل طالب قام بالمساس بممتلكات الجامعة وتكسيرها والتهمج على حرس وأمن الجامعة، وفي ظل التحديات والصعوبات الجمة المحيطة، تؤكد على نية الجامعة مساءلة الطلبة الذين يمارسون التجاوزات والخروقات، كما دعت الجامعة جميع مكونات أسرتها إلى تحمل مسؤولياتهم إتجاه ديمومة الجامعة كفضاء وطني تعددي، تُصان فيه الحريات والحق في التعبير، وتستمر فيه الجامعة منارة للعلم والمعرفة (عرب 48، 2022).

وتعرضت جامعة القدس أبو ديس لاعتداء وقع على مداخلها من قبل مجموعة من الملتصقين، وتمثل بتكسير ممتلكات الجامعة، وإطلاق النار على عدد من السيارات التي تعود ملكيتها للعاملين، والطلبة وضيوف في الجامعة، مما أثار الذعر بين الطلبة والأهالي، وهذا المشهد من الفلتان الأمني لم يعتد عليه أي مجتمع جامعي، ولم تعتد المنطقة التي طالما تميزت بترابطها وتكاملها مع الجامعة،

وأعلنت الجامعة تعليق الدوام فيها مع عدم التواجد في كافة مرافق الجامعة ويشمل التعليق المحاضرات والمختبرات والامتحانات، وذلك إلى أن يتم استعادة الأمان في محيط الجامعة وحمايتها من الانتهاك الذي تتعرض له (جامعة القدس، 2021).

- الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء عرضاً للدراسات السابقة ذات العلاقة التي أمكن التوصل إليها من خلال مراجعة الأدب النظري، وقد رتبت الدراسات السابقة أكانت عربية أم أجنبية، من الأحدث إلى الأقدم.

وهدف دراسة مرسى (2021)، التعرف إلى درجة الإلتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعي في جامعة المنصورة من وجهة نظر العاملين، تكون مجتمع الدراسة من جميع العمداء ورؤساء الأقسام، وأعضاء الهيئة التدريسية والإداريين في الجامعة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، صممت استبانة لجمع البيانات وطبقت على عينة بلغت (350) من العاملين في جامعة المنصورة. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الإلتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعي في جامعة المنصورة من وجهة نظر العاملين جاءت بدرجة مرتفعة، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة التزام الإدارات الجامعية بتطبيق القوانين المتعلقة بالعنف الجامعي في جامعة المنصورة تعزى إلى متغيرات (الجنس، والمسمى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والمؤهل العلمي). أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأنظمة والقوانين بناء على مجالس التأديب المعمول بها في الجامعات المصرية، والعمل على عقد ندوات ومحاضرات لتوعية الطلاب بخطورة العنف الجامعي.

هدفت دراسة القوارير (2021)، التعرف إلى أسباب العنف في الجامعات الفلسطينية، استخدم المنهج النوعي بدراسة مجموعة من التقارير المكتوبة حول موضوع البحث، أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الاحتلال تجعل الشبان الفلسطينيين أكثر عنفاً، وأن دور أهل كبير في الحد من هذا العنف من خلال أسلوبهم التربوي للحفاظ على أبنائهم من الوقوع في منحدر السلوك العدواني، كما أن دور تطبيق القانون كبير في الحد من العنف الجامعي للطلبة، وخلصت الدراسة إلى العمل على تحسين الظروف التي تفرغ العوامل المؤدية لانتشار العنف لدى فئات المجتمع عامة، والشباب في الجامعات خاصة، وعمل الجامعات الفلسطينية على مواجهة العنف وانتشاره بين صفوف طلابها باعتبارها حاضنة للطلاب، والعمل على نشر الثقافة المضادة للعنف لمواجهة السلوك العدواني من خلال التعاون مع وسائل الإعلام، وتعديل القوانين التي تسمح بالعطوة العشوائية في حالات القتل، أو تخفيف العقوبات، وأظهرت نتائج الدراسة أن وضع دستور وقوانين تضبط أعمال العنف في الجامعة يردع بشكل قاطع الطلبة الذين يحاولون الاعتداء على ممتلكات الجامعة والطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

هدفت دراسة سايح وعليمات (2019)، التعرف إلى درجة ممارسة العنف الطلابي داخل الجامعات الأردنية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، اختيرت عينة الدراسة من (146) قائداً أكاديمياً في جامعات شمال المملكة (اليرموك، التكنولوجيا، آل البيت). أظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة العنف بالجامعات جاءت بدرجة متوسطة، أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي لصالح رئيس قسم، كما بينت النتائج وجود فروق تبعاً لمتغير الجامعة، وطبيعة العمل، أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتعامل مع قضايا العنف الطلابي في الجامعات الأردنية.

هدفت دراسة ميلبورن (Milburn, 2018)، التعرف إلى أشكال العنف الجامعي الموجهة إلى الطالبات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة أداة الاستبيان التي طبقت على عينة من (441) طالبة جامعية من مختلف جامعات تشيلي. أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أشكال العنف الجسدي الذي يحدث داخل الجامعة، ثم العنف النفسي الموجه لهن من خلال التحرش بهن، إما داخل الجامعة أو عبر الهاتف أو في المطعم.

وهدف دراسة إيفرن (Evren, 2018)، التعرف إلى العنف الجامعي المرتبط بسلوكيات الطلبة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبيان الذي طبق على عينة من (122) طالبة يمثلون مختلف الجامعات التركية. أظهرت نتائج الدراسة أن معظم الطلاب العنيفين هم من الطلاب الذين تلقوا عقوبات في أثناء الدراسة في المدرسة، وأن أكثر من نصف أفراد العينة كانوا يتغيّبون عن المدرسة أو تلقوا عقوبات مختلفة بسبب سلوكيات خطأ.

هدفت دراسة صالح (2017)، التعرف إلى ظاهرة العنف الطلابي في جامعة حائل (فرع الطالبات)، من حيث أشكالها وأسبابها وسبل علاجها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبيان الذي طبق على عينة قوامها (44) طالبة من أعضاء المجلس الاستشاري الطلابي في جامعة حائل (فرع الطالبات). أظهرت نتائج الدراسة أن العنف الموجه ضد الأساتذة هو أكثر أنواع العنف انتشاراً، وأقلها العنف الموجه ضد المؤسسة التعليمية، كما أظهرت النتائج أن الأسباب التي تعود لأعضاء هيئة التدريس والأسباب النفسية جاءت في مقدمة أسباب العنف إرتفاعاً، تليها الأسباب التي تعود لسياسة الجامعة وإرادتها، تلتها الأسباب الاجتماعية.

وسعت دراسة فاجان وويلكينسين (Fagan & Wilkinsinkin, 2017)، التعرف إلى الأسباب المؤدية إلى العنف لدى عينة الشباب داخل الجامعات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبيان الذي طبق على عينة من (321) طالباً في الجامعات الأمريكية، أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب عديدة تدعو الشباب لممارسة العنف منها: تحقيق مكانة اجتماعية، وفرض السيطرة الاجتماعية، تردي أوضاعهم المالية، وإكسابهم القوة والنفوذ وتحقيق العدالة الاجتماعية بالقوة وبصورة خاطئة، وتحدي السلطة، والتعبير عن حب المغامرة.

وسعت دراسة الدراوشة وآخرون (2017)، التعرف إلى أسباب وأنماط العنف الطلابي داخل حرم جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر الطلبة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة مقياس العنف الجامعي لمعرفة الأسباب المؤدية إلى ارتكاب العنف الطلابي، أداة الاستبيان التي طبقت على عينة مكونة من (289) مفردة من طلبة جامعة الحسين بالأردن، أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أنماط العنف شيوعاً بين الطلبة داخل الحرم الجامعي في العنف اللفظي، يليه العنف الجسدي، والعنف ضد الممتلكات، وأخيراً العنف النفسي، وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أسباب العنف الطلابي داخل الحرم الجامعي التعصب القروبي والعشائري، يليه في المرتبة الثانية تهاون الجامعة في اتخاذ العقوبات بحق الطلبة المشاركين في العنف، يليه في المرتبة الثالثة معاكسة الطالبات.

هدفت دراسة أحمد (2017)، التعرف إلى أسباب ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية وسبل مواجهتها من وجهة نظر طلبتها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة الاستبيان الذي طبق على عينة (739) طالباً وطالبة من جامعتي مؤتة وجرش. أظهرت نتائج الدراسة أسباباً كثيرة لظاهرة العنف في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أهمها، ضعف الوازع الأخلاقي بين الطلبة، وعدم توافر أنشطة طلابية كافية بينهم، كما أوضحت النتائج أن هناك سبلاً عديدة لمواجهة ظاهرة العنف من وجهة نظر الطلبة أهمها: تعديل أسس القبول في الجامعات بما يضمن العدالة والمساواة بين الطلبة، وتوفير بيئة جامعية غنية وآمنة.

سعت دراسة الفقهاء (2016)، الكشف عن العوامل المؤدية للعنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين والطلبة، حيث تكونت عينة الدراسة من (518) مبحوث منهم (136) إدارياً و(382) طالباً وطالبة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة العنف بشكل عام في الجامعات الأردنية كانت متوسطة وتميل لصالح الذكور دون الإناث، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العوامل المؤدية للعنف تعزى لمتغير السلطة المشرفة للجامعة وجاءت لصالح الجامعات الحكومية دون الخاصة.

وسعت دراسة أبو انعيم (2016)، الكشف عن ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التربوية وعلم الاجتماع في الجامعة البلقاء التطبيقية- كلية الأميرة رحمة الجامعية، وتكونت عينة الدراسة من (49) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت نتائج الدراسة أن اتفاق عينة الدراسة حول مجالات الدراسة (العوامل المؤدية للعنف الجامعي، ودور إدارة الجامعات في الحد من ظاهرة العنف الجامعي، ودور عضو هيئة التدريس في الحد من ظاهرة العنف الجامعي، وأساليب معالجة ومواجهة العنف الطلابي في الجامعات) في الحد من انتشار ظاهرة العنف الطلابي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية جاءت بدرجة عالية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور الجامعات في الحد من انتشار ظاهرة العنف الجامعي تبعاً لمتغيرات: (الجنس، والرتبة العلمية)، وأوصت الدراسة بوضع برامج للارتقاء بمهارات أعضاء هيئة التدريس.

هدفت دراسة ماير وكريستين (Meyer & Kirsten, 2015)، الكشف عن طبيعة انتشار العنف في عدة جامعات في جنوب أفريقيا، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي على عينة مكونة من (262) عضو هيئة تدريس في الجامعات في جنوب أفريقيا. وقد أظهرت نتائج الدراسة انتشار ظاهرة العنف داخل الجامعات سواء بين الطلبة أنفسهم أو بين الطلبة والعاملين في الجامعات، لكن درجة العنف متوسطة، وتكمن طبيعته العنف اللفظي والجسدي في أغلب الأحيان، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لطبيعة وانتشار وشدة العنف في جامعات جنوب أفريقيا تبعاً لمتغيرات: (الجنس، والرتبة العلمية، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والكادر).

وسعت دراسة حسن وعقيد (Hassan & Agee, 2015)، الكشف عن مستويات العنف الطلابي لدى طلاب جامعة زانجي في ولاية وسط دارفور، تكونت عينة الدراسة من (200) طالباً وطالبة من مختلف التخصصات، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق استبانة مكونة من (18) فقرة موزعة على أبعاد: الأسباب، والجوانب، والآثار، ومستويات المشاركة، والحلول. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى العنف في الجامعة متوسط ويسود بين الطلبة فقط، وتعود أسباب العنف في الغالب لأسباب أكاديمية وأساليب تعود لطبيعة البيئة الجامعية، وبينت الدراسة أن الحل الأفضل لهذه المشكلة هي الحوار وتدريب الطلاب على مهاراته بشكل مستمر.

هدفت دراسة الشوراتي (Alshoraty, 2015)، التعرف إلى أسباب العنف لدى الطلاب في الجامعات الأردنية، وتكونت عينة الدراسة (521) طالباً وطالبة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن أهم أسباب العنف المرتبطة بالطلاب هي: ضعف الالتزام بالقيم الإسلامية، ضعف اللجوء إلى الإرشاد النفسي، تشكيل مجموعات على أساس القرابة والعشيرة، الطالب ضعيف التحصيل،

أما الأسباب المرتبطة بالمجتمع فكانت: الدفاع عن شرف الأسرة أو القبيلة، التنشئة الخاطئة، الدعم القلبي للطلاب، انتشار ثقافة التضامن القلبي. كما أظهرت عدم وجود فروق في تصور الطلاب لأسباب العنف الجامعي تعزى للجنس والجامعة السنة الدراسية.

هدفت دراسة قادري (2015)، التعرف إلى اتجاهات طلاب جامعة وهران في الجزائر نحو العنف في البيئة الجامعية، استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات طبقت على عينة من (160) طالباً، استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في اتجاهات الطلبة نحو العنف تعزى لمتغير الجنس لمصلحة الذكور، والمستوى الدراسي لمصلحة السنة الأولى.

هدفت دراسة خريسات وجروان (2015)، التعرف إلى مستوى العنف الطلابي لدى طلبة كلية الحصن الجامعية في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (267) طالباً وطالبة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن مستوى العنف الطلابي لدى طلبة كلية الحصن الجامعية في الأردن جاء منخفضاً، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير الجنس في مستوى العنف الطلابي إلا في البعد الجسدي كان لصالح الذكور، وأشارت النتائج لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى العنف (اللفظي، والجسدي) تبعاً لمتغير التخصص ولصالح التخصصات الإدارية.

هدفت دراسة مينيسي وآخرون (Menesini et al., 2013)، التعرف إلى العلاقة بين العنف الجامعي ومنظومة القيم والنمو الأخلاقي، وأنماط التذمر لدى عينة تكونت من (390) طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية في إيطاليا، وطبق مقياس الميل إلى العنف واستبانة القيم، ومقياس التذمر، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق في المنظومة القيمية حسب النمو الأخلاقي والمنظومة القيمية حسب النمو الأخلاقي والمنظومة القيمية.

وسعت دراسة الشويحات والعكروش (AL-Shweihat & Akroush, 2010)، التعرف إلى أسباب العنف الطلابي من وجهة نظر (2100) طالباً وطالبة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب العنف في الجامعات الأردنية هو ضعف المهارات الشخصية للطلبة، ثم الخلفية الاجتماعية للطلبة، وأخيراً الخلفية الثقافية لهم.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ونتائجها تبين أنها ذات علاقة وثيقة بمتغيرات الدراسة الرئيسة حيث تناولت دراسة (القوارير، 2021) التعرف إلى أسباب العنف في الجامعات الفلسطينية، أما الدراسة (سايح وعليمات، 2019) فهدفت التعرف إلى درجة ممارسة العنف الطلابي داخل الجامعات الأردنية، وتحديث دراسة ميلبورن (Milburn, 2018) عن أشكال العنف الجامعي الموجهة إلى الطالبات، أما دراسة إيفرن (Evren, 2018) فسعت التعرف إلى العنف الجامعي المرتبط بسلوكيات الطلبة، وكشفت دراسة (صالح، 2017) عن ظاهرة العنف الطلابي في جامعة حائل (فرع الطالبات)، من حيث أشكالها وأسبابها وسبل علاجها، كذلك تناولت دراسة فاجان وويلكينسين (Fagan & Wilkinsinkin, 2017) الأسباب المؤدية إلى العنف لدى عينة الشباب داخل الجامعات، كما سعت دراسة (الدراوشة وآخرون، 2017) التعرف إلى أسباب وأنماط العنف الطلابي داخل حرم جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر الطلبة، أما دراسة (أحمد، 2017) فهدفت التعرف إلى أسباب ظاهرة العنف في الجامعات الأردنية وسبل مواجهتها من وجهة نظر طلبتها، كما سعت دراسة (الفقهاء، 2016) الكشف عن العوامل المؤدية للعنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الإداريين والطلبة، أما دراسة (أبو انعير، 2016) فهدفت الكشف عن ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، كذلك تناولت دراسة ماير وكريستين (Meyer & Kirsten, 2015) موضوع طبيعة

وانتشار وشدة العنف في عدة جامعات في جنوب أفريقيا، كما سعت دراسة حسن وعقيد (Hassan & Ageed, 2015) الكشف عن مستويات العنف الطلابي لدى طلاب جامعة زانجي في ولاية وسط دارفور، أما دراسة الشوراتي (Alshoraty, 2015) فهدفت التعرف إلى أسباب العنف لدى الطلاب في الجامعات الأردنية، وتحديث الدراسة (قادري، 2015) عن اتجاهات طلاب جامعة وهران في الجزائر نحو العنف في البيئة الجامعية، وسعت دراسة (خريسات وجروان، 2015) التعرف إلى مستوى العنف الطلابي لدى طلبة كلية الحصن الجامعية في الأردن، أما دراسة مينسيني وآخرون (Menesini et al., 2013) فسعت التعرف إلى العلاقة بين العنف الجامعي ومنظومة القيم والنمو الأخلاقي، كما سعت دراسة الشويحات والعكروش (AL-Shweihat & Akroush, 2010) التعرف إلى أسباب العنف الطلابي.

من حيث الأداة: تشابهت معظم الدراسات السابقة في استخدامها للاستبانة كأداة للبحث، مثل دراسة القطناني (2021)، ومرسي (2021)، وسايح وعليمات (2019)، وميلبورن (Milburn, 2018)، وإيفرن (Evren, 2018)، وصالح (2017)، وفاجان وويلكينسكن (Fagan & Wilkinsinkin, 2017)، وال دراوشة وآخرون (2017)، وأحمد (2017)، أما دراسة القوارير (2021)، فقد استخدمت تحليل التقارير. وتختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتمادها أداتين: هما الاستبيان والمقابلة.

ومن هنا تستنتج الباحثة أنّ الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية لا تتّصل بموضوعها بشكل مباشر، ولهذا جاءت هذه الدراسة مكمّلة للدراسات السابقة، وهدفت التعرف إلى درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات وعلاقته بالحد من مستوى العنف الجامعي من وجهة نظر العاملين في الجامعات الفلسطينية، إذ لم تجمع الدراسات السابقة بين متغيرات الدراسة الحالية مجتمعة، وبذلك تتميز الدراسة الحالية بالحدّة والأصالة.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي من خلال جمع البيانات الكمية والكيفية (الخليط)، وذلك لأنه أكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدراسة.

أدوات الدراسة

الاستبانة

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الباحثة مقياسين لجمع البيانات، هما: تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات الفلسطينية، والحد من مستوى العنف الجامعي كما يلي:

1- مقياس تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات الفلسطينية

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقياس تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في بعض الدراسات استعانت الباحثة في دراسات (القطناني، 2021؛ طه، 2019؛ الغامدي، 2017) وذلك لملائمتها لأهداف الدراسة.

2- مقياس الحد من مستوى العنف الجامعي

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدراسة الحالية، وبعد اطلاع الباحثة على الأدب التربوي والدراسات السابقة وعلى مقياس الحد من مستوى العنف الجامعي المستخدمة في بعض الدراسات استعانت الباحثة في المقياس المستخدمة في دراسات (الكوني، 2019؛ العيسة، 2018؛ طلافحة وحسونة، 2015) وذلك لملاءمتها لأهداف الدراسة.

ثانياً: المقابلة

تُعد المقابلة طريقة منهجية من طرق الأسلوب الكيفي في البحث العلمي، وتستخدم من أجل جمع معلومات نوعية حول موضوع محدد، من خلال حوار لفظي مباشر هادف وواعٍ يتم بين شخصين (باحث، ومبحوث) أو بين شخص (باحث) ومجموعة من الأشخاص، بغرض الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى ويتم تقييده بالكتابة أو التسجيل الصوتي أو المرئي (حميدة، 2012).

اشتملت المقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة على محورين، الأول: درجة تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية بالجامعات، والثاني: الحد من العنف الجامعي، وقد أعدت أسئلة المقابلة من قبل الباحثة بعد الاطلاع على الأدب التربوي، واشتملت العينة الخاصة بالمقابلات الشخصية على (20) من الكادر الإداري والأكاديمي من العاملين في الجامعات الفلسطينية بالتساوي، بحيث أجريت معهم المقابلة الشخصية.

وكانت نتائج التوبيخ والتصنيف لإجابات المبحوثين حسب ما هو مبين خلال مناقشة أسئلة المقابلة كل على حده، حيث جاءت النتائج كما يلي:

السؤال الأول: بعبارة بسيطة هل يمكنك أن توضح الممارسات التي تُظهر العنف الطلّابي (اللفظية، الجسدية، النفسية، المادية) التي تستدعي الجامعة إلى تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية للحد منها؟

أجمع (90%) من العاملين أنّ الممارسات التي تظهر العنف الطلّابي تكون في معظمها بين الشباب أنفسهم بسبب الأجواء الحماسية وما يعترضهم من اندفاع ونشاط زائد ومنافسة أو حب السيطرة أو الغيرة على قرابته في الجامعة.

وأكد (80%) من عينة الدراسة أنّ من ممارسات العنف الطلّابي التي تستدعي تطبيق اللوائح والقوانين الانضباطية في الجامعة هي: شتم الذات الإلهية وأعمال الابتزاز أو النظرة المستفزة أو العنف اللفظي وما ينتج عن ذلك من تخريب في ممتلكات الجامعة كالتسبب في خراب مقعد أو جدار أو لوحة.

وأكد (70%) من عينة الدراسة أنّ الجامعة لجأت إلى تعديل سلوك الطلبة السلبي من خلال تحفيزهم على المشاركة في تطوير ذواتهم، لتحقيق مخرجات علمية قادرة على التكيف مع مختلف التغيرات، وتعزيز الهوية الوطنية والولاء والانتماء، وتعزيز قيم تحمل المسؤولية والمبادرة، وإكساب الطلبة المهارات الاجتماعية اللازمة لمواجهة تحديات العصر، وتطوير قدراتهم في التعبير عن الذات مع الغير دون تردد وبجرأة.

السؤال الثاني: ما النشاطات التي تقوم بها الجامعات في مواجهة العنف الطلابي؟

اتفق (90%) من العاملين أن الجامعة تقوم بعقد أنشطة ودورات وورش عمل تحت مسميات قضايا ال(لا العنف) ومساءلة مع المؤسسات الشريكة أو من خلال محاضرات وندوات ونشاطات تربوية نظرية أو عملية ولعل أسلوب النمذجة والمحاكاة من النماذج الناجحة في هذا المضمار حيث يقوم طالب تعرض للعنف بالحديث عن تجربته وكيف صحح حياته.

كما أكد (80%) من العاملين أن قسم الإرشاد النفسي والتربوي يقوم بدوره في تثقيف الطلبة وتوجيههم للحد من المشاكل التي تنتج عن العنف الجامعي، وتدريب الطلبة على المهارات القيادية ومهارات الاتصال والتواصل وقضايا الابتكار والابتكار وصولاً إلى درجة أعلى من التصالح النفسي مع الذات والقدرة على التأقلم مع الزملاء والجامعة بشكل سلس وإيجابي.

السؤال الثالث: ما النشاطات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس للحد من العنف الطلابي في الجامعات؟

أجمع (80%) من العاملين على أن عضو هيئة التدريس لا يقوم بأنشطة للحد من العنف الطلابي باستثناء عضو هيئة التدريس المتخصص بعلم الاجتماع أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية حيث ينفذ أنشطة تحد من العنف الطلابي.

واتفق (70%) من العاملين على أنه يمكن لعضو هيئة التدريس أن يرسخ مبادئ ومفاهيم ال(لا العنف) والسلوك الطيب بين الطلاب داخل الجامعة، وأن يساهم بإنشاء علاقات إيجابية بين الطلاب من خلال المحاضرات وعن مواد تتحدث عن الانضباط والالتزام والحرص على ممتلكات الجامعة باعتبارها بيت الطالب الثاني.

السؤال الرابع: ما النشاطات الطلابية التي تُشرك فيها الجامعات الطلبة للحد من العنف الطلابي فيها؟

أجمع (90%) من العاملين أن الجامعة تنفذ كثيراً من الأنشطة المتنوعة والدورات التثقيفية للحد من ظاهرة العنف عند الطلبة حيث يتم عقد دورات في حل النزاعات والتعلم الذاتي وضبط النظام والمناظرة والحوار والمواطنة من أجل الحد من ظاهرة العنف وخلق جو أكاديمي داخل الجامعة مناسب للطلبة بعيداً عن المظاهر السلبية والعنف.

السؤال الخامس: ما النشاطات التي تبرز الجامعات من خلالها القدرة على الربط بين تطبيق القوانين واللوائح الانضباطية كممارسة والحد من ممارسات العنف الطلابي؟

أجمع (80%) من العاملين أن كل جامعات الوطن تخضع لقوانين ولوائح انضباطية منظمّة للعمل فيها داخل الجامعات من أجل السيطرة على الحالات المخالفة لأنظمة الجامعة لتحديد من ظاهرة العنف الطلابي، والقوانين والأنظمة موجودة ومعمول فيها منذ نشأة الجامعات الفلسطينية وقابلة للتطبيق على الطلبة لضبط العملية التعليمية وسير الحياة الجامعية.

- التوصيات

في إطار ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، توصي الباحثة بالآتي:

أولاً: مشاركة الطلبة في إعداد أسس مسودة لأخلاقيات الطالب وتنقيف الطلاب بشأن أهمية تقبل الاختلاف والآراء المختلفة عن آرائهم والابتعاد عن التعصبات.

ثانياً: تفعيل العلاقات ما بين الشؤون الطلابية في الجامعة وأولياء أمور الطلبة، وذلك بعد تحليل القضايا المسببة للعنف الطلابي من قبل متخصصين في الجامعة وإعلامهم بها.

ثالثاً: استبدال العقوبات للطلبة المتسببين بهدر الممتلكات بنوع من تقديم خدمة مجتمعية خلال فترة زمنية معينة.

رابعاً: ضرورة تحليل القضايا المسببة للعنف الطلابي من قبل متخصصين في الجامعة من خلال توفير أخصائيين نفسيين واجتماعيين لتقديم النصح والمشورة للطلاب.

خامساً: من الضروري أن توقع الجامعة عقوبات تأديبية على الطلبة الذي يعتدون بضرب الأفراد خارج الحرم الجامعي

سادساً: يُعاقب من يسيء لزملائه لفظياً بدون أي سبب وتوفير مدونة السلوك الطلابي واشتراط موافقة الطالب عليها قبل التحاقه بالجامعة مع أولياء أمورهم.

المصادر والمراجع باللغة العربية

القرآن الكريم، (سورة الأحزاب: الآية 58).

أبو انعير، نذير سيحان. (2016). ظاهرة العنف الجامعي دور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، دراسات العلوم التربوية، الأردن، 43 (1): 213-233.

أحمد، محمد بطاح. (2017). أسباب العنف وسبل مواجهته في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، البحرين، 18 (4): 37-67.

جامعة القدس. (2021). تعليق الدوام الى أن يتم استعادة الأمان في محيط الجامعة، متوفر على رابط <https://www.alquds.edu/ar/news=ar\announcnments-ar\21702>

تاريخ التصفح 2022\7\3.

الجبور، نايف مفضى نهار. (2015). دور معلمي التربية الرياضية في المدارس الحكومية بالانضباط المدرسي من وجهة نظر المديرين في محافظة العاصمة عمان، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، مصر، 1 (41): 51-73.

حميدشة، نبيل. (2012). المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، (8): 96-109.

الحنيطي، عبد الرحيم. (2011). العنف الجامعي، متوفر على رابط <https://www.raya.ps/news/1120538.html> تاريخ التصفح 2022.6.29.

خريسات، محمد وجروان، أحمد. (2015). مستوى العنف الطلابي لدى عينة من طلبة كلية الحصن الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن. مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 3 (12): 71-100.

الدراوشة، عبدالله والمراعبة، عبد الله والجازي، سامي وأبو تايه، خالد. (2017). أسباب وأنماط العنف الطلابي داخل حرم جامعة الحسين بن طلال من وجهة نظر الطلبة، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، الأردن، 10 (1): 79-98.

زوايا للفكر والإعلام. (2021). تقرير العنف في جامعات الضفة- تصاعد مخيف وأسباب متعددة، متوفر على رابط <https://zawayanet.com/post/4863> تاريخ التصفح 2022.3.3.

- سايج، نوف عطا الله وعليمات، صالح ناصر. (2019). درجة ممارسة العنف الطلابي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية فيها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، غزة، 27 (2): 462-486.
- شبكة راية الإعلامية. (2021). مجلس التعليم العالي يتخذ قرارات مهمة بعد مقتل الطالب خليلية، صالح، العيد. (2017). ظاهرة العنف الطلابي: أشكاله وأسبابه دور عمادات شؤون الطلاب في معالجته من وجهة نظر أعضاء المجلس الاستشاري الطلابي في جامعة حائل (فرع الطالبات)، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، (175): 217-260.
- طلافحة، إبراهيم علي، وحسونة، أسامة عادل. (2015). درجة تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالعنف الجامعي في الجامعات الأردنية الحكومة من وجهة نظر الطلبة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 23 (2): 35-56.
- طه، هبة علي. (2019). دور الإدارة المدرسية في تحقيق الانضباط المدرسي بمدارس التعليم الأساسي في مصر، مجلة البحث العلمي في التربية، مصر، 20 (14): 36-62.
- طوبالة، هادي محمد. (2013). أسباب انتشار ظاهرة العنف الطلابي لدى طلبة جامعة اليرموك واقتراحات حلها من وجهة نظر الطلبة، مجلة دراسات العلوم التربوية، الأردن، 40 (4): 1248-1261.
- غرابي، فضل. (2022). أحداث جامعة النجاح القصة والمواقف، متوفر على رابط <https://alqudscenter.info/articles> تاريخ التصفح 29/6/2022.
- عرب 48. (2022). داخل الحرم الجامعي لبيروت، متوفر على رابط www.arab48.com تاريخ التصفح 2/7/2022.
- العلايلي، محمود. (2020)، القوانين واللوائح، متوفر عبر [www. Almsyaalyoum. com](http://www.Almasyaalyoum.com) تاريخ التصفح 1.4.2022
- عمار، بهاء ويدر، محمود. (2017). رؤية ناقدة حول لائحة الانضباط المدرسي، المؤتمر العلمي لنقابة المعلمين وكلية التربية بأسبوط بعنوان: مشكلات التعليم في صعيد مصر الواقع والحلول، جامعة أسبوط، جمهورية مصر العربية، في الفترة الواقعة ما بين 26-2017/12/29.
- العيسة، وائل. (2018). وسائل الحد من العنف الجامعي وأثره على التحصيل الدراسي لدى الطلبة في جامعة بنغازي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، ليبيا.
- الفقهاء، شعاع شراري. (2016). العوامل المؤدية للعنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر القادة الإداريين والطلبة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- قادري، حليلة. (2015). اتجاهات طلبة الجامعة نحو العنف في الحي الجامعي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، سكيكدة، الجزائر، 9 (2): 109-138.
- القطناني، سليم بن عزيز. (2021). واقع الانضباط الجامعي في الجامعات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- القوارير. غسان. (2021). أسباب العنف في الجامعات الفلسطينية، متوفر على رابط <https://alquds.com> تاريخ التصفح 30.3.2022
- قواريق، حنين. (2021). لماذا يتزايد العنف بين طلبة الجامعات الفلسطينية، متوفر على رابط <https://alquds.com/2021/12/08> تاريخ التصفح 20.3.2022

- كسابري، نتالي. (2022). العنف في الجامعات الفلسطينية انسداد الأفق وغياب القانون والتعليم التلقيني، متوفر على رابط <https://raseef22.net/article/1086086> تاريخ التصفح 30.3.2022.
- الكوني، عصام. (2019). العنف السائد بين طلبة الجامعات (جامعة الزاوية أنموذجاً)، جامعة الزاوية، الجزائر.
- الكيلاي، وليد. (2017). أساليب الحد من انتشار ظاهرة "العنف الجامعي" في جامعة فيلادلفيا، الأردن، مكتب الارشاد السلوكي.
- المثالي. (2020). أنواع اللوائح في التنظيم السعودي، متوفر على <https://almthali.com/1932> تاريخ التصفح 30.3.2022.
- محمد، مفيدة. (2022). الأنظمة واللوائح، محتويات المرجع الأول للمحتوى العربي، الرياض: الخليج العربي.
- مرسي، عاصم. (2021). الالتزام بتطبيق القوانين الجامعية المتعلقة بالعنف الجامعي، دراسة حالة جامعة المنصورة، مجلة جامعة المنصورة، 4 (12): 38-59.
- المركز الفلسطيني للإعلام. (2022). أمن جامعة النجاح بنابلس يجمع اعتصاماً للطلبة ويعتدي على أكاديميين، متوفر على رابط <https://www.palinfo.com/news/2022/6/14> تاريخ التصفح 29/6/2022.
- ميعاري، لينة وعساف، خليل وعاروري، ماجد وأيوب، حسن. (2021). عنف واستقواء داخل الجامعات دراسة تحليلية، متوفر على رابط <https://qudsn.net/post/188679> تاريخ التصفح 21.3.2022.
- وكالة خبر الفلسطينية للصحافة. (2021). تعقيب من الجامعة العربية الأمريكية على مقتل أحد طلابها داخل حرمها الجامعي، متوفر على رابط <https://Khbrpress.ps/post/30619> تاريخ التصفح 2/7/2022.

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- AL- Shweihat, S. & Akroush, L. (2010). The causes of students' violence in the Jordanian universities. **Jordan of Social Sciences**, 3 (2): 81-100.
- Alshoraty, Y. (2015). Reasons for university violence in Jordan. **International and Physical Studies**, 8 (10): 150-157
- Al-Suhimat, A. (2016). "The impact of the administrative empowerment in organizational creativity: An analytical study from the perspective of employees in university of Muthah in Jordan". **Imperial Journal of Interdisciplinary Research Journal**, (2): 61-85.
- Choi, N. (2022). "Rule of law". Encyclopedia Britannica, available at: <https://www.britannica.com/topic/rule-of-law>. Accessed 15 September 2022.
- Eren, H. (2020). Violence among University Students. **Journal of Education and Science**, 3 (5): 115-132
- Esudu, S. (2017). **Law and society**, Atlantic International University, Honolulu, Hawaii.
- Evren, H. (2018). Violence determinants among Turkish university students. **Journal Higher Education in Turkey**, 1 (2): 178-110.
- Fagan, J & Wilkinsin, D. (2017). Social context and functions of adolescent violence, **Psychol Violence**, 10 (3): 312-323.
- Hassan, A. & Agee, M. (2015). Student violence in and solution's in Zalingei University, **Journal of Science and Technology**, 5 (2): 80-86.
- Lumen. S. (2021). **The meaning and purpose of law**, available at <https://courses.lumenlearning.com/wmopen-introbusiness/chapter/meaning-and-purposes-of-the-law/30.3.2022>
- Marcus, R. & Reio, T. (2016). College among violence from resulting injury of severity violence personal. **Journal of Inter Personal Violence**, 17 (8): 888-908.
- Menesini, E., Nocentini, A. & Camodeca, M. (2013). Morality values traditional bullying and cyber bullying in adolescence. **British Journal of Developmental Psychology**, 31 (1): 1-14.
- Meyer, H. & Kirsten, G. (2015). Psychological violence at a multi-campus further education and training college. **South African Journal of Higher Education**, 29 (2): 20-42.
- Milburn, S. (2018). Experience of violence among college students. **Pennsylvania Review**, 2 (4): 134-89

“The Degree of Application of Disciplinary Regulations and Laws in Palestinian Universities and its Relationship to Reducing the Level of University Violence from the Point View of Workers in Palestinian University”

Abstract:

The study aimed to identify the degree of application of disciplinary regulations and laws in universities and their relationship to reducing the level of university violence from the point of view of workers in Palestinian universities, according to the variables: (gender, educational qualification, number of years of experience, and cadre), to achieve this, the researcher used the descriptive correlational quantitative and qualitative approach (mixed) to collect data. A total of (363) workers in Palestinian universities (administrative or academic) surveyed, while the interview was applied to a group of (20) administrative and academic workers in Palestinian universities. The researcher adopted two methods for the study. The first of which was a questionnaire consisted of two parts, the degree of application of disciplinary regulations and laws in universities, and the reduction of the level of university violence the role of principals in the development of creativity. the second of which was the the interview tool that have been confirmed for their validity and reliability.

As indicated by the results of the study, the degree of application of disciplinary regulations and laws in universities was high on the total score. Based on the interview results, the universities are subject to disciplinary laws and regulations to limit cases that violate the university's regulations. The overall score for reducing the level of university violence was high which was reinforced by the results of the interview. The results confirmed that there are no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.5$) between the averages of the degree of application of university disciplinary laws and regulations, due to the variables of: (gender, educational qualification, number of years of experience, and cadre). Furthermore, the study showed that there are no statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) between the averages in reducing university violence due to the variables of: (educational qualification, and cadre), and also showed that there are statistically significant differences at the level ($\alpha \leq 0.05$) between the averages in reducing university violence due to the variables of: (gender, and educational qualification). The study also indicated a statistically significant positive correlation between the degree of application of disciplinary laws and regulations in universities and the reduction of the level of the university violence.

Based on the findings of this study, the researcher recommends, the need to analyze the issues causing student violence by university specialists by providing psychological and social specialists to provide advice to students.

Keywords: Disciplinary regulations and laws, University violence, Palestinian Universities.